مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة

رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي

الشؤون السياسية والمفاوضات

2024م

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المقدمة

يُعدّ تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون تجاه القضايا الإقليمية والدولية، ركناً مهماً من أركان التعاون والتكامل بين دول المجلس، وعاملاً أساسياً لرسم سياستها الخارجية الموحدة، وقد أسهم ذلك في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف مشتركة موحدة تجاه أهم القضايا الإقليمية والدولية، ومن أهم هذه القضايا قضايا الأمن الإقليمي في المنطقة.

وتستند مواقف مجلس التعاون المشتركة والموحدة إلى النظام الأساسي لمجلس التعاون، ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول، والتي تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها ومواردها الطبيعية، وأن يتم حل الخلافات بين الدول عبر المفاوضات وبالطرق الدبلوماسية والحوار ورفض استخدام القوة أو التهديد بها، حرصاً على أمن المنطقة واستقرارها.

وتَعتبر دول مجلس التعاون أن أمنها كلٌ لا يتجزأ لا سيما في ظل ما تشهده المنطقة والعالم من عدم استقرار، ويرتبط أمن دول المجلس بمبدأ المصير المشترك استناداً إلى النظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك.

وانطلاقاً من مواقف دول المجلس تجاه القضايا الإقليمية والدولية، قرر المجلس الوزاري في دورته (158) بتاريخ 3 ديسمبر 2023م، في مدينة الدوحة بدولة قطر، اعتماد رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي، التي تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، واعتمدت أهدافها الاستراتيجية على الحفاظ على الأمن الإقليمي، واستقرار دول المنطقة وازدهار شعوبها، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، وبناء علاقات استراتيجية وشراكات إقليمية ودولية، وضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسواق النفط، وتعزيز الأمن البحري وحرية الملاحة البحرية، والتصدي الجماعي لتحديات المناخ، وتأمين مواردها الاقتصادية الحيوية والدفاع عنها، وتهيئة فرص استثمارها لتعزيز قدراتها لتحقيق التنمية والتطور لشعوبها، بما يعود بالنفع على تحقيق الأمن والسلم المستدام والرفاه إقليمياً ودولياً، وتضمنت الرؤية عدة محاور، أبرزها محور الأمن والاستقرار، والمحور الاقتصادي والتنموي، ومحور البيئة والتغير المناخي، وذلك للتصدي لعديد من التحديات والتهديدات، من أبرزها التحديات الأمنية والتدخل في الشؤون الداخلية في دول المجلس ودول الجوار، والتغييرات الجيوسياسية على المستوى الدولي، والتحديات الاقتصادية والثقافية.

رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي

المبادئ

مبادئ أمن دول مجلس التعاون ورؤيتها للأمن الإقليمي ترتكز على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومبادئ القانون الدولي بما في ذلك احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومبادئ حُسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد بها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

الدوافع

مكانة دول مجلس التعاون الدينية والثقافية وأهميتها الجيوسياسية واقتصادها المحوري، وموقعها المركزي الذي يتوسط أهم الممرات البحرية، ودورها الريادي في حل الأزمات السياسية والاقتصادية إقليميًا ودوليًا.

المنطلقات

أمن دول مجلس التعاون كلٌ لا يتجزأ لا سيما في ظل ما تشهده المنطقة والعالم من عدم استقرار، ويرتبط أمن دول المجلس بمبدأ المصير المشترك استناداً إلى النظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك التي تنص على «أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها جميعاً وأي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعاً»، حيث تقوم دول مجلس التعاون بتعزيز قدراتها لردع أي خطر أو مصدر لتهديد أمنها وسلامة أراضيها والتصدي لأي اعتداء على أي منها باعتباره اعتداء عليها جميعاً، كما أنها تقوم بدور محوري في دعم أمن دول الجوار واستقرارها سياسيًا واقتصاديًا، والاضطلاع بدورها في ضمان الأمن والسلم الدوليين.

الأهداف

الحفاظ على الأمن الإقليمي واستقرار دول المنطقة وازدهار شعوبها وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، عن طريق معالجة التحديات التي تواجه المنطقة وتحويلها إلى فرص للتنمية والازدهار وصناعة المستقبل من خلال تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وإيجاد حلول توافقية تضمن احترام المصالح المشروعة لجميع الأطراف والنأي عن محاولات الاستقطاب، وبناء علاقات استراتيجية وشراكات إقليمية ودولية لمعالجة مصادر التهديد والتوتر في المنطقة والعالم، بما في ذلك دورها في ضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسواق النفط، وتعزيز الأمن البحري وحرية الملاحة البحرية، وحرصها على منظومة عدم الانتشار، والتصدي الجماعي لتحديات المناخ؛ لتحقيق الأمن البيئي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستكشاف المخاطر المستقبلية لمنع الأزمات قبل وقوعها، بالإضافة إلى تأمين مواردها الاقتصادية الحيوية والدفاع عنها، وتهيئة فرص استثمارها لتعزيز قدراتها لتحقيق التنمية والتطور لشعوبها، والقيام بمشاريع طموحة وخلاقة عبر شراكات استراتيجية متنوعة للتعاون والتكامل في مختلف المجالات وبما يعود بالنفع على تحقيق الأمن والسلم المستدام والرفاه إقليمياً ودولياً.

الجهود المشتركة لتعزيز الأمن الإقليمي

1. البناء على جهود دول المجلس في حل الخلافات عبر المفاوضات وبالطرق الدبلوماسية والحوار وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها حرصاً على أمن المنطقة واستقرارها وللمحافظة على مسيرة التنمية لدول مجلس التعاون.
2. تكثيف الجهود للاستمرار في القيام بدور ريادي فاعل لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب ومعالجة الأزمات الإقليمية، وبذل المساعي الحميدة ودعم جهود الوساطة، والمطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمحافظة على سيادة ووحدة وأمن دول المنطقة، والتصدي للتدخلات الخارجية التي تسعى إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتفتيت مؤسسات الدولة وعرقلة الإصلاحات اللازمة.
3. دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وفقاً لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة والانسحاب لحدود الرابع من يونيو 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين،

والوقف الفوري لمحاولات التغيير الديموغرافي وطمس الهوية العربية وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية، واستمرار ممارسة الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف حاسمة، والتحذير من أن استمرار انسداد آفاق الحل يعد عاملًا أساسيًا لزعزعة الاستقرار في المنطقة ومسوغًا لنشر التطرف والكراهية والعنف إقليمياً ودولياً.

4. دعم الجهود الدولية والإقليمية للمحافظة على منظومة عدم الانتشار، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك عبر مطالبة الدول الإقليمية بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار والالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بمنع الانتشار، والتأكيد على أن معالجة المخاطر النووية في المنطقة أمر أساسي لاستتباب أمن المنطقة ومنعها من الوقوع في سباق تسلح نووي.

5. دعم ضمان حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقيات الدولية والالتزام بمعايير الأمان النووي، والاستعداد للتعاون والتعامل بشكل جدي وفعال مع دول الجوار الإقليمي لتعزيز الأمن والأمان النوويين بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

6. تعزيز القدرات الذاتية وتعميق الشراكات الإقليمية والدولية ودعم آليات التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز مفهوم ربط

المصالح الإستراتيجية في سبيل الحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية والتصدي للأنشطة التي تهدد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية وإمدادات الطاقة، ومكافحة عمليات التهريب بأنواعها ومساراتها، وضمان تنسيق الجهود الإقليمية والدولية.

7. تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وحث بقية الأطراف الإقليمية والدولية باعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب والتطرف الذي لا يرتبط بعقيده أو شعب أو عرق، واتباع النهج المبني على التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم.

8. العمل على تجفيف منابع الإرهاب ومحاصرة تمويله، والمشاركة مع بقية الأطراف الإقليمية والدولية في تطوير المنظومات التشريعية والممارسات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

9. المطالبة بتجريم جميع الجماعات التي تقوم بأعمال إرهابية بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية أو المذهبية أو ارتباطها بمؤسسات الدولة، والامتناع عن دعم المليشيات الإرهابية والجماعات الطائفية وتمويلها وتسليحها، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة، وتكثيف العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمنع وصول الأسلحة والذخائر وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وأنظمة الطائرات المسيرة إلى الجماعات من غير

الدول، وتقوية الآليات القانونية الإقليمية والدولية ومحاسبة منتهكي القرارات الأممية ذات العلاقة.

10. رفع مستوى الأمن السيبراني من خلال مواجهة الجرائم الإلكترونية التي تعتبر من أهم التحديات الأمنية التي تفاقمت وطأتها في الآونة الأخيرة على المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز الخطط الاستراتيجية واتخاذ خطوات فعالة لرفع مستوى الوعي لمواجهة التهديدات السيبرانية، وتشكيل شراكات استراتيجية مع عدد من الأطراف الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن السيبراني.

11. تعزيز الشراكات الدولية بما يُسهم في أمن المنطقة واستقرارها وبما يحفظ الأمن والسلم الدوليين، والمساهمة في حل الأزمات المزمنة، وتقوية الآليات القانونية والدولية، وتقديم منصة للتفاوض المباشر وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

12. العمل المكثف لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية بما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، ويُجنب العالم الآثار السلبية الناتجة عن تذبذب الأسواق واختلال سلاسل الإمداد العالمية، والمطالبة بتجنب تسييس هذه القضايا نظراً للانعكاسات السلبية لذلك على الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإقليمية بما يخدم أجندة الحوار والتواصل وبناء الجسور، وبما يعكس الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار بالازدهار

ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

13. تكثيف العمل لإيجاد حلول فاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي بواقعية ومسؤولية ونهج متوازن، والعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتطوير استراتيجيات طويلة المدى؛ تساعد على التوجيه الكامل لتنفيذ التعهدات والالتزامات ضمن مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس وذلك باعتبارها الأساس للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في الحلول المناخية، والشراكات الإنمائية.

14. تنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي يعزز تطوير وتوظيف مصادر طاقة متجددة والاستخدام الأمثل للمواد الهيدروكربونية من خلال التقنيات النظيفة لإدارة انبعاثاتها بما فيها تقنيات التقاط وإعادة استخدام ثاني أكسيد الكربون، وذلك لدعم وصول الدول إلى طموح الحياد الصفري للانبعاثات، كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إضافة إلى المحافظة على البيئة الطبيعية ورفع مستوى الغطاء النباتي، وزيادة الاعتماد على التقنيات النظيفة لجميع مصادر الطاقة.

15. تكثيف العمل لمواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الأمن المائي والغذائي

واحتمالية تفاقمها، على المستويين الإقليمي والدولي نتيجةً للظروف الناشئة من التغيرات البيئية واندلاع الصراعات والأزمات، والمساهمة بشكل فاعل مع الأطراف الإقليمية والدولية لإيجاد حلول مستدامة لمعالجتها وتعزيز التنسيق والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين للحفاظ على سلاسل إمداد الغذاء العالمية واستقرار أسعارها، حتى لا يدفع ذلك الدول المستهلكة لمواجهة خطر المجاعة.

* اعتمدت بقرار المجلس الوزاري في دورته (158) بتاريخ 3 ديسمبر 2023م، في مدينة الدوحة بدولة قطر.